

General Union of Palestinian

Women

General Secretariat



الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

الأمانة العامة

فخامة رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير  
الفلسطينية / حفظه الله

الأخ المناضل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني / حفظه الله

الاخوة والأخوات أعضاء اللجنة التنفيذية / حفظهم الله

الاخوة والأخوات قيادة فصائل العمل الوطني وأعضاء المجلس الوطني

تحية فلسطينية وبعد ،،،

تنعقد الدورة الثالثة والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني بعد مرور قرن كامل من الكفاح الوطني المتواصل لشعبنا متصدياً لوعد بلفور المشؤوم ، وأكثر من سبعين عاماً على النكبة الأليمة التي نعيش ذكراها اليوم على وقع وعد ترامب المشؤوم ، هذا الوعد الذي يشكل عنواناً لمشروع تآمري على حقوق شعبنا بسمى صفقة العصر ، هذه الصفقة التي سيحولها شعبنا بصموده وثباته ونضاله المستمر صفقة تتردد على كل من أراد المساس بثوابتنا الوطنية.

تأتي ... "دورة القدس ، وحماية الشرعية الفلسطينية" ، في ظل تحديات جمة سياسياً ووطنياً ، فلسطينياً اقليمياً ودولياً .... وتنعقد رُغم كل المصاعب والعقبات ، وبإصرار وثقة بأن مسيرة شعب مُعمدةً بدماء آلاف الشهداء ومئات آلاف الاسرى و الجرحى ونضالات كافة أبناء وبنات شعبنا على اختلاف فئاتهم لن تتوقف وفاءً لكل التضحيات ، وإيماناً وقناعة بحقوق أصحاب الأرض والقضية ، قناعة نتوارثها جيلاً بعد جيل حتى تحقيق النصر بإذن الله .

ويقف مجلسنا اليوم أمام تحدي الارتقاء بمستوى تحمّل هذه الأمانة والمسؤولية ، لاستكمال المسيرة ، والحفاظ على الثوابت الوطنية ، والتصدي لكافة المؤامرات ، ومقاومة اجراءات الاحتلال يوماً بيوم على الأرض وفي كافة المحافل الدولية ، بكل ما يتطلبه ذلك من تطوير وتفعيل م.ت.ف وأطرها وهيكلها .

فعيون وأفئدة كل شعبنا تتطلع إلينا اليوم ، ويقف البعض مرأهناً على المجلس وانعقاده وقراراته ... إلا أننا كلنا ثقة بقدرتنا من خلال قراراتنا المنشودة مواصلة كفاحنا ونضالنا العادل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمن حق العودة للاجئين. الأمر الذي يستدعي بذل كل الجهود للحفاظ على وحدتنا الوطنية وتعزيزها بالإرادة الصلبة لإنهاء الانقسام وضمن انصهار الكل في إطار م.ت.ف . وعبر مجلسها الوطني ، انطلقا من أن م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وصمام أمان القرار الوطني المستقل.

إن جماهير شعبنا التي تعي حجم المخاطر التي تواجه قضيتنا ، مستمرة في إنكفاء جنوة نضالنا الوطني ومقاومتنا الشعبية المتصاعدة عبر أكثر من محطة وشكل . ويقدم شعبنا يوماً بعد يوم نماذج نضالية حيوية وعطاء لامحدود في مواجهة الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات في الوطن والشتات ... أذل الاحتلال ومستوطنيه في قصره وأخواتها ،،، وأسقط البوابات الالكترونية حول الاقصى وفي قلب القدس ،،، ويتحدى الاستيطان بوجوده في قلب الخليل وعلى امتداد ارض الوطن ،،، ويتجاوز الحواجز والاعلاقات في كل مكان ،،، ويبث الذعر بمسيرة العودة السلمية على كافة الجبهات في قطاع غزة ،،، وتُشكل حركته لمقاطعة اسرائيل وبضائعها واستثماراتها محلياً ودولياً قلقاً لن يتوقف طالما استمر الاحتلال.

مقاومة شعبية ... تجد صداها الدولي ... بتعزيز حالة التضامن الدولي شعبياً ورسمياً ... وتُعيد تسليط الضوء على قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوقنا المشروعة في أرضنا ووطننا ... وتوجه صفة قوية لكل المشاريع المشبوهة ومحاولات القفز عن ثوابتنا الوطنية .

## الأخوة والأخوات :

رُغم أننا ممثلات المرأة الفلسطينية ويفترض في ظروف عادية أن نركز على قضايا المرأة وحقوقها ومكانتها والحفاظ على المكتسبات التي حققتها محلياً وعربياً ودولياً والتي نعيد هنا التأكيد عليها ، إلا أننا في هذه المرحلة الدقيقة والتي لا زال فيها الهم الوطني يتصدر المشهد ويطغى على الهموم الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية الأخرى على أهميتها ، ولأن المرأة الفلسطينية كانت ولا زالت مكون أساسياً في استنهاض الحركة الجماهيرية والحفاظ على الموروث النضالي والثقافي الفلسطيني ، وحارسة نار ثورته المستمرة في مواجهة الاحتلال والظلم والظلام باعتبارها الأكثر تضرراً من جرائمه المستمرة وانعكاساتها من قتل واعتقال واستيطان وتشريد على واقعها ،الى جانب الانعكاسات السلبية للانقسام البغيض ، وبصفتها الشريك الكامل في رسم السياسة والإستراتيجية الوطنية الفلسطينية ... فإننا باسم المرأة الفلسطينية وإثر نقاش واسع ومُعمق في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والمراكز النسوية نتقدم لكم بموقفنا تجاه همنا الوطني و السياسي ومطالبنا النسوية الحقوقية التي تعتبر استحقاقاً وطنياً وتنموياً .

## أولاً : سياسياً ووطنياً

1. التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ... الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ... وبالثوابت الوطنية ، والإسراع بإعادة بناء بيتنا الداخلي . إذ يجب العمل على إعادة تفعيل دور المنظمة بكافة أطرها ومؤسساتها ، من خلال تفعيل دور المجلس الوطني الفلسطيني بإجراء انتخابات ديمقراطية على أرضية القوائم النسبية في الوطن والشتات أينما أمكن ذلك .
2. وضع الاجراءات والآليات الكفيلة بإخراج قرارات المجلس المركزي في دورتيه عام 2015 و2017 إلى حين التنفيذ .
3. مواصلة حشد التأييد الدولي للاعتراف بدولة فلسطين كاملة السيادة على حدود الاراضي المحتلة في الرابع من حزيران 1967 بعاصمتها القدس ، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحق شعبنا في تقرير مصيره وحق اللاجئين بالعودة لديارهم التي هجروا منها قسراً .
4. الدعوة لعقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة ، ورفض إعلان الرئيس الامريكي ترامب بشأن القدس ، لأنه اعلان باطل وليس ذي صلة بأي من قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضيتنا الفلسطينية . ومواجهة إجراءاته بحق اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين .
5. دعم مبادرة السلام الفلسطينية التي طرحها الأخ الرئيس أبو مازن في مجلس الأمن شباط 2018 ، وفي القمة العربية - الظهران نيسان 2018 ، لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
6. التمسك بموقف الاجماع الوطني برفض أية مفاوضات ما لم تلتزم اسرائيل بالوقوف التام لجميع الانشطة الاستيطانية بمافي ذلك القدس الشرقية ، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .
7. مواصلة العمل لإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة ، والعمل بكل السبل لتجسيد عملية إعادة الاعمار لما خلفه العدوان المُنتالي على شعبنا وأرضنا .
8. تصعيد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان والجدار وتوسيع دائرتها كحق مشروع ومكفول بالقانون الدولي .
9. تعزيز الحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل وسحب استثماراتها وفرض العقوبات عليها لاستمرار احتلالها وما ترتكبه من جرائم بحق أبناء شعبنا وذلك عبر تفعيل فتوى لاهاي وتقرير جولد ستون .
10. استمرار العمل لإنهاء الانقسام وضمان الوحدة الجغرافية لنظامنا السياسي ، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني ، واحترام المرجعيات المتمثلة

بوثيقة الاستقلال والقانون الاساسي الفلسطيني ، واحترام التعددية والحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي .

11. دعم الاتحادات الشعبية بما يضمن تفعيل وتعزيز دورها الوطني لتكون واجه العمل في المقاومة الشعبية ، والعمل لتوفير كافة الإمكانيات لضمان انتظام عملها المؤسساتي وعقد مؤتمراتها .

## ثانياً: على صعيد قضايا المرأة

### 1. المشاركة السياسية للمرأة

خلال الاعداد الجاري للنظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني، فقد طمحنا ولا زلنا نطمح لان يلحظ هذا النظام اعتماد كوتا للمرأة أكثر تقدماً مما جرى اعتماده في مؤسسات نظامنا السياسي الأخرى في التشريعي والبلديات ، فلا يخفى على احد دور المرأة الفلسطينية في مسيرة تأسيس م.ت.ف. وانعقاد مجلسها الوطني الاول ، ودورها الفاعل عبر كافة المحطات الوطنية ، ولذلك نتطلع لمساندتكم بتبني مبدأ مقاعد مضمونه للنساء في المجلس الوطني وكافة مؤسسات وهيئات المنظمة بنسبة لا تقل 30% وصولاً للمنافسة ... انطلاقاً من إيماننا بالمساواة الكاملة وبالاستناد إلى انضمامنا التاريخي إلى اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوقيع على العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، وضرورات تعزيز المشاركة السياسية للمرأة .

### 2. القوانين والتشريعات

كما نعلم جميعاً، ان المنظومة القانونية المطبقة في فلسطين لم تعد قادرة على تلبية حاجات الافراد والمجتمع الفلسطيني الذي يسعى الى دولة فلسطينية تتماشى مع روح العصر والتحويلات الجارية. فقد شهد المجتمع تطوراً ملحوظاً على نحو أصبح مختلفاً عما كان عليه لدى وضع القوانين ذات الصلة المباشرة للمرأة كقانوني الاحوال الشخصية والعقوبات. ومن هنا فإننا نطالب إعادة قراءة جميع القوانين من منظور حقوقي يستند على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات على طريق موازتها ... تجسيدا لمنطلقات الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان وحقوق المرأة وعلى رأسها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

### الأخوات والإخوة ...

اننا نأمل ومنتظر ان تحظى رؤيتنا السياسية والوطنية و كذلك الاجتماعية الحقوقية بالثنية عليها واعتمادها ، وبما يمكننا جميعاً من الاستمرار يداً بيد لتحسين مشروعنا الوطني وتجسيده على الأرض ،، دون الانتقاص من أهمية القرارات الخاصة بالمرأة حيث اعتمدها سيُشكل مُرتكزاً هاماً للفعل الجماعي غير المنقوص، وبما يساعد الاتحاد العام للمرأة

الفلسطينية والمؤسسات والمراكز النسوية للبناء عليها ،والى توحيد الجهد المجتمعي العام باتجاه التغيير الاجتماعي المنشود وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، دولة القانون التي تضمن العدالة والمساواة بين مواطنيها دون تمييز على اساس الدين والعرق او الجنس .

ثقتنا بأننا شركاء في مسيرتنا النضالية الواحدة... وثقتنا كبيرة بأنكم حريصون على تعزيز مكانة المرأة وعلى الارتقاء بدورها في كافة المجالات، الامر الذي نأمل ان نُلاحظ انعكاساته على صعيد القوانين والنظم والإجراءات التي من شأنها تكريس ذلك على الصعيد القانوني الذي لا يشكل مكسبا للمرأة فقط، بل انه مكسب لقوانا ولمجتمعنا ولنظامنا السياسي الديمقراطي الذي نريد، مجتمع المساواة والحقوق والعدالة الاجتماعية.

**المجد و الخلود لشهدائنا الأبرار**

**الحرية للأسرى والأسيرات**

**الشفاء العاجل للجرحى والجريحات**

**الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات والمراكز النسوية**

**فلسطين**

**30 نيسان 2018**